وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مقدمة عامة حول مقياس قانون المنافسة

- **الفئة المستهدفة:** طلبة السنة الثانية ماستر قانون الأعمال
- **السداسي:** الثالث
- **المعامل:** 01
- **الرصيد:** 01
- **أستاذ المقياس الدكتور:** بركات عماد الدين
- **الموسم الجامعي:** 2024-2025

مقدمة عامة حول مقياس قانون المنافسة

إن النشاط الاقتصادي في دول العالم يعرف تطوراً مستمراً، ويتقدم بوتيرة متصاعدة جراء عدة عوامل مؤثرة فيه، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، خاصة مع ظهور ما يسمى اليوم بالشركات العابرة للحدود، التي هي بمثابة دولة قائمة بذاتها، فكل كيان اقتصادي جديد يبرز في الساحة الاقتصادية الدولية في ظل القانون الدولي للأعمال، أو القانون الوطني فإنه يؤثر في مجريات الأحداث.

فاعتباراً أن العالم يعيش اليوم بوادر ظهور النظام الدولي الجديد والقطبية الأحادية، الذي لم تتضح معالمه بعد، وما فيه من نمط التفاعلات، والتغير الجذري بين متغيرات العلاقات الدولية، جراء تحول الفكر السياسي والاقتصادي العالمي، وتوازن القوة الاقتصادية بين الدول على المستوى الدولي، وما انجر عنه من مشاكل فاقت حمل الدول بمفردها، نظراً لعملية التأثر والتأثير بما يدور حولها.

ولعل أهم مجال حظي بالاهتمام الواسع، هو المنافسة في الاقتصاد، لأن من يملك اقتصاداً قوياً يملك العالم، وهكذا تصبح لدينا دول ذات اقتصاد قوي وأخرى ضعيف، وهو ما يتبين من خلال تقسيم الدول متطورة ومتخلفة، فهذا الميدان الذي أبوابه مفتوحة على كل الصراعات والاحتمالات، هو الذي أصبح يتحكم في كل ما يخص ايدلوجية الدولة، لأنه عصب الحياة لها على اختلاف النظام الذي تتبعه.

لذلك سارعت الدول الليبرالية القوية اقتصادياً، والمنتهية لاقتصاد السوق، لوضع اليد عليه والتحكم فيه، لتتمكن في إصدار القرارات وفرض شروطها على الدول الأخرر، ولذلك باستعمال كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق غايتها، فيكون الضغط الاقتصادي والمالي وسيلتها في ذلك خصوصاً على طريق صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات.

هذا ما يؤدي إلى إحداث اختلال وعدم توازن في عملية التنافس بين الدول، على اعتبار أن لكل دولة إمكانياتها الاقتصادية والمالية، وقواعدها التحتية واستراتيجيتها في التسيير، وما يمكن قوله على هذا الوضع على المستوى الدولي هو نفسه عند القياس على المستوى الوطني.

حيث تعمل في الجزائر مختلف المؤسسات الاقتصادية على اختلافها، مؤسسات عمومية أو خاصة، كبيرة أو صغيرة، ذات قوة اقتصادية أم لا، إذ ترتبط فيما بينها بعلاقات تجارية، صناعية، اقتصادية، مما يجعلها تتصارع فيما بينها للوصول للريادة في السوق الوطني، وحتى لإيجاد مكانة لهم في السوق الدولي، فيقومون بعدة أفعال مشروعة كانت أم لا، من أجل حماية بقائها بين المؤسسات الاقتصادية.

حرصاً من المشرع على حماية هذا التوجه الجديد، ولضمان تجسيد مبادئه وتوفير المناخ الملائم لانتعاشه، وكذا ضمان نجاعة تجربة الاصلاح الهيكلي، فقد أحدث تغيير جذري على مستوى المنظومة القانونية، مستعيناً في ذلك بالقوانين الأجنبية خاصة منها القانون الفرنسي، نتيجة لتجذره في هذا الميدان، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الفروع القانونية الجديدة تم إدراجها تحت مفهوم قانون الأعمال.

لأجل ذلك ظهرت قواعد قانونية منظمة تحمي العملية التنافسية من التصرفات المشبوهة التي تضرب المؤسسات الاقتصادية فيما بينها، وتعصف بالاقتصاد الوطني بسبب عدم التوازن الطبيعي في نشاط السوق، والتي سميت بقانون المنافسة، باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي تحكم التنافس بين الأعوان الاقتصاديين في البحث والحفاظ على الزبائن.

وقد تطور المفهوم القانوني للمنافسة مع ظهور قانون الأعمال الذي وضع نظاماً عاماً في مجال الأعمال توطيداً للنظام العام الاقتصادي، ولما كانت الأعمال مجالاً للمساس بالمنافسة، كان لا بد من إيجاد الوسائل القانونية والضوابط الناجعة لتحقيق نظام اقتصادي يحافظ على القيم التنافسية وينميها، ذلك أن المنافسة ليس مجرد البحث عن المراكز المهيمنة في السوق بزيادة الإنتاج وتحسينه وتغيير نمطه وتطوير أساليب تسويقه، بل لا بد من الارتكاز على قيود وقواعد

قانونية تنظم ممارسة النشاط التنافسي بالطرق الشرعية والقانونية، ولا بد من وجود بنيان قانوني يحمي ضعفاء السوق من أقويائها الذين يستغلون وضعيتهم المهيمنة بصفة تعسفية.

لذا فإن المنافسة تعتبر عنصراً حيويا تمكن الأطراف العاملة في الميدان الاقتصادي من إنتاج أفضل الخيرات وعرض أحسن الخدمات على المستهلك جودة وسعراً، وهذا بغية تحقيق ربحاً أوفر.

وكنتيجة حتمية لوجود مؤسسات في السوق وممارستها لنشاطها التجاري على مستواه، فإن من شأنها أت تبرم عقوداً قد يؤدي بعضها إلى ظهور ممارسات يحضرها القانون.

من أجل التطرق لمختلف المحاور المتعلقة بمقياس قانون المنافسة الموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون الأعمال، تم الاعتماد على عرض التكوين الخاص بالماستر تخصص قانون الأعمال بعد الموائمة، المؤهل بالقرار الوزاري رقم 835 بتاريخ 2017/07/27 المتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الليسانس والماستر بعنوان السنة الجامعية 2018/2017 بعد المواءمة، للتطرق إلى إلى:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي والقانوني للمنافسة
- **الفصل الثاني:** مضمون الممارسات الماسة بالمنافسة وأحكامها في التشريع الجزائري
- **الفصل الثالث:** دور مجلس المنافسة في ارساء قواعد المنافسة.

بالتوفيق لجميع الطلبة ان شاء الله

أستاذة المقياس

د/ بركات عماد الدين
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة الطارف